

## تقرير

## «القضاء الجهادي»: عندما يُحكم باسم الله

يحاسبه لاحقاً. وكانت لمدينة حلب، وريفها حصّة الأسد من ذلك، وخصوصاً أن «الإقتتال الجهادي» نتج من قرار «قاضي ضرورة».

أما الضعفاء أو القاطنون في مناطق نفوذ الجماعات، فتسري فيما بينهم مقولة «القضاء يطبق على الضعفاء فقط»، إذ تظهر الصرامة في تطبيق الأحكام و«الحدود»، وخصوصاً في «الإعدامات» العلنية للمتهمين بقضايا «اللواط والاعتصاب».

أما «حدّ» القتل، وتحديد «الذبح»، فهو مشترك بين المحاكم المختلفة. التهمة جاهزة، «العمالة لفصيل آخر»، «إخبار النظام عن أماكن المجاهدين»، فضلاً عن النزاعات الشخصية بين «أمرء» الجماعات، كما حدث بين «النصرة» و«أجناد الشام» في الغوطة الشرقية، مطلع العام الجاري.

تسمى في بداية تشكيلها «الرباعية»، وتضم ألوية عدّة، منها «جبهة النصر»، و«لواء التوحيد»، و«حركة أحرار الشام». أما طريقة استصدار الأحكام فتأتي عن طريق «الإجتهااد»، فلا يُعتمد على قانون محدد، بل إن كل قاضٍ يجتهد بحسب فهمه للدليل. وتحاول التنظيمات «تحييد» واستثناء الخبرات القضائية التخصصية، التي هي «رسوبيات نظام الأسد»، فيما يجري ترويج وإعداد «قضاة الضرورة»، الذين يخضعون لدورة تدريبية، ومدتها أربعة أيام فقط، ليبدأوا بمزاولة العمل في المعترك القضائي.

ويؤخذ على «دور القضاء» تملص مسلحي الفصائل من أحكامها. ويمتابعة أخبارهم، فإن أي فصيل يحق له محاصرة «دار القضاء»، ولا يستطيع أحد أن يوقفه أو

«الشرعية» التابعة للفصائل «الجهادية»... من الأكثر تطرفاً أو مغالاةً إلى الأقل «اعتدالاً». بدءاً من «داعش»، بمحاكمها «الشرعية»، وبقوة تنفيذية تسمى «الحسبة»، إلى «جبهة النصر» و«أحرار الشام»، عبر محاكمهما الخاصة، أو المشتركة في إدلب كـ«محكمة جيش الفتح»، برئاسة السعودي عبد الله المحسني، وصولاً إلى «الجيش الحر». أما متزعم الغوطة الشرقية زهران علوش، وفصيله «جيش الإسلام»، فله محكمة الخاصة المسماة «القضاء الموحد».

ويرى أحد «شرعيي» تنظيم القاعدة في بلاد الشام - جبهة النصر، أن «القضاء في المناطق المحررة فرض نفسه»، مضيفاً أن الهدف من إنشاء المحاكم هو «الحصول على الشرعية»، و«قضاء حاجات الناس، وفض النزاعات بينهم»، عبر محاكم «تختلف كلياً عن محاكم النظام في الشكل والآليات والقوانين».

فمنذ بدايات الحرب اتهم معارضو الدولة السورية محاكم «النظام» بـ«الشكليات» و«غير العادلة»، واقنعوا القواعد الشعبية القاطنة في أماكن نفوذهم بأن محاكم «المجاهدين» ستحكم «بشرع الله». وباتت الشرعية الإسلامية شماعة لأحكام يصدرها «القضاة الشرعيون»، الذين غدّوا خلافات بين المسلحين أنفسهم، أو «حكّوا بأهوائهم». وأضحت الشرعية مجرد «شعار» لزعيم الفصيل أو أصحاب النفوذ فيه.

وفيما تقر دول العالم مساراً تدريجياً للقضاة، إلا أن الجماعات «الجهادية» أفرزت نظاماً خاصاً ومعايير مختلفة لقبول «القضاة». فدور العدل لا تقبل سوى «خريجين حقوقيين أو شرعيين من ذوي السمعة الطيبة والكفاءة»، اللذين يكتسبونهما من «العمل في القضاء منذ بداية الثورة».

إلا أن «السقطنة الكبرى»، بحسب مصدر «قاعدي»، كانت بتغيير «الهيكلية القضائية»، التي فرّقت بين «القضاء الشرعي» و«الهيئة الشرعية»، فالأول «يعتمد على القانون العربي الموحد كمرجعية قانونية»، أما الأخيرة، فكانت

على طول خط انتشار الجماعات المسلحة في سوريا. ترفض زيارات «محاكمها». تنفذ أحكاماً باسم الله من دون شهود حتى. وعلى قاعدة إذا «أصاب القالم فله أجران. وإن أخطأ فله أجر واحد». يُقتل من يفتك على يد «قاضي» تعلم أصول دينه بـ«أربعة أيام»

## نور أيوب

«شو أنا رب المازوت»، تكفّلت هذه الجملة بإنهاء حياة إبراهيم قسوم، من مدينة سراقب، شمالي سوريا، في 9 كانون الأول 2013. الرجل غير المتزن عقلياً، تعرّض لـ«الذات الإلهية» وأهانها، بحسب الميزان «الداعشي»، فكان حدّه القتل. وفي حزيران من العام نفسه، أعدم رجال «الحسبة» في «داعش» الفتى محمد قطاع، ذا الأعوام الخمسة عشر، في مدينة حلب، بعد اتهامه بـ«التلفظ بما يسيء للنبي محمد».

أحكام نفذت باسم «الله». اجتهد فيها «قضاة» الجماعات «الجهادية»، وأصدروا «أحكامهم»، وفق «الحدود» الشرعية. فمنذ تثبتت الجماعات لمناطق سيطرتها على طول الأراضي السورية، وفرضها نظام حكمها، حوّلت القضاء الذي يبت النزاعات والخلافات من قضاء الدولة «الوضعي» كما يسمّيه «الإسلاميون» إلى قضاء «شرعي مُنزل»، يستمد أحكامه من «السنة والسيرة النبوية». لم يعد «يحكم بغير شرع الله»، فلكل فصيل محكمته ومفصلته الخاصة.

ونقيضاً لـ«عرف المحاكم، فإن قضاة الجماعات ليس لديهم ثياب تدل عليهم. ولم يتعلموا في «معهد» قانوني، أو يتدرجوا منه. إنما مبنّى فقط، يدل على أنه «دار القضاء»، التسمية الأكثر استنسابية للمحاكم



مكوّناته، علاوة على ردف صفوفه، حسبما علمت «الأخبار»، بمقاتلين في «الجيش الحر» كانوا قد انسحبوا من جبهات القتال سابقاً، وخصوصاً في منطقتي الرقة ودير الزور، وأغلبهم من عشائر عربية تنتشر في الجزيرة السورية. أما أبرز امتيازات «الأصالة والتنمية» التي أهلتها لحيازة الثقة التركية، ولتتحول إلى نقطة توافق مع الأميركيين فهو كونها فصلاً «إخوانياً» لا بالهوى فحسب، بل إنّ عدداً من أبرز قادتها منخرطون في صفوف «الجماعة». ودأبت «الأصالة والتنمية» على امتداد السنوات الماضية على تأسيس «هيئات مدنية» عالية التنظيم تعمل داخل معظم الأراضي الخارجة عن سيطرة الدولة السورية.

تجدد الإشارة إلى أن «جماعة الكفن الأبيض» التي سبق لها أن استقطبت الاهتمام عبر تنفيذ عمليات في مناطق سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» في الرقة ودير الزور، هي واحدة من الأذرع «الانغماسية» لـ«الأصالة والتنمية».

## «الضعفاء» لقضاء «النصرة»: سنتقم منكم

تفاهة القضايا المدعى عليهم بها». أما الإثنين الآخران فإنهما «يجهّزن» أنفسهما «للأخذ بالثأر من النصر»، والأسباب تعود إلى «سحب سلاحهما وسياراتهما بحجة الانتماء لفصيل مصنف أنه من المفسدين، أو الوقوع بناقض مثل شتم الله أو الدين، أو تهريب دخان، أو تجارة مواد غذائية مع النظام والمناطق المحررة، أو شتم النصر والمجاهدين، أو القول إننا لا نريد تطبيق الحدود». في المقابل فإن الشخص الخامس يقول إنه «راضٍ بالحكم» لأن الحكم كان لمصلحته.

كما شملت الدراسة شريحة «العاملين بدور القضاء في القوة التنفيذية وجهاز الحسبة»، ويبتت ان اثنين من خمسة أشخاص يهربان بعد فترة لـ«داعش»، بحجة «عدم إقامة الحدود كاملة»، أو «لتأثره بأحكام التكفير والغلو». أما الإثنين الآخران فإنهما يرفضان الذهاب لـ«الغزوات والرباط» لـ«حبّهما العمل في جهاز الشرطة»، وخصوصاً أن «الاعتقال والمداخلة والتعذيب، تُشعرهما بنشوة السلطة وتطبيق شرع الله على العباد». ويريان أيضاً أن «النصر تأخر لعدم تطبيق الحدود الشرعية». أما الخامس، فإنه يرضى بالذهاب لـ«الغزوات بشرط العودة إلى عمله في الحسبة».



نظر الحسبة في مدينة حلب، وتحت إشرافها

الإصابة بشظايا القذائف، إضافة إلى تفخيخ المقار والطرق لعرقلة تقدم الجيش.

وأكد مصدر ميداني لـ«الأخبار» أنّ معركة غمام كانت في غاية التعقيد لتضاريسها الصعبة ومتانة تحصينات المسلحين فيها، مشيراً إلى أن الضربات الجوية والمدفعية كان لها دور كبير في كسر دفاعات المسلحين وتسهيل تقدم القوات

المشترك، سبقتها السيطرة على جبل بكداش الذي مكّن القوات من التقدم البري باتجاه غمام وتأمين التغطية النارية لهم ومن السيطرة عليها. وتظهر الجولة التي قامت بها «الأخبار» داخل البلدة حجم الدمار الكبير فيها، نتيجة قوة المعارك التي شهدتها، حيث عمد المسلحون إلى إقامة عدد كبير من الحفر الفردية التي كانوا يتمركزون فيها لتجنّب

متوعداً بمهاجمة المغرب. أما في ريف اللاذقية، فقد بات الجيش السوري يتبع تكتيكاً عسكرياً جديداً يهدف إلى إسقاط مواقع المسلحين نارياً ومن ثم التقدم البري نحوها بعد قطع طرق إمداد المسلحين، وهذا ما حصل في بلدة غمام التي بدأ الجيش عملياته نحوها بتمهيد ناري مكثف وبتغطية جوية من سلاح الطيران السوري الروسي

تنظيم «داعش»، ويدعى محمد حمدوش، الملقب بـ«كوكيتو قاطع الرؤوس»، خلال الاشتباكات مع الجيش في محيط الشيخ أحمد. ويبلغ حمدوش 29 عاماً، وكان متزوجاً من «جهادية» إسبانية من أصول مغربية سافرت هي أيضاً إلى سوريا وانضمت إلى تنظيم «داعش». وظهر في تسجيل مصوّر قبل عام يحمل فيه رؤوساً مقطوعة بين يديه،

## يش يخطط لها بعد غمام